

* اعلن بأن الشركة العادية العامة المسماة الشركة الوطنية لصناعة الالبسة ومركزها عمان قد تمسجلت لدى مراقب الشركات بوزارة الاقتصاد الوطني في سجل الشركات العادية العامة تحت رقم (١٣٦٧) بتاريخ ١٩٦٨/١١/٣ حسب التفاصيل التالية :-

- ١ - اسم الشركة : الشركة الوطنية لصناعة الالبسة .
- ٢ - اسماء الشركاء وجنسياتهم وعناوينهم : أ - عدنان محي الدين الحمصي - اردني/عمان .
ب - عمر خليل الصالح - «
ج - انيس رجاء ككوره - «
د - سليم خليل الصالح - «
- ٣ - غايات الشركة : استيراد وتصنيع جميع انواع الخيوط واقشة البرلون والرجال وتكسير البليسيه والاتجار بها واستيراد وتصنيع جميع انواع الالبسة الخاصة بالرجال والنساء والاولاد والاتجار بها . عمان .
- ٤ - مركز الشركة الرئيسي : (٧٥٠٠) سبعة الاف وخمسمائة دينار .
- ٥ - مقدار رأسمال الشركة : خمس سنوات .
- ٦ - مدة الشركة : في الامور المالية عدنان محي الدين الحمصي او عمر خليل الصالح بالاشتراك مع اي من انيس رجاء ككوره او سليم خليل الصالح وفي الامور الادارية انيس رجاء ككوره وسليم خليل الصالح مجتمعين ومنفردين .
- ٧ - اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها : ١٩٦٨/١١/٣
- ٨ - تاريخ ابتداء العمل :

مراقب الشركات
علي الهنداوي

عكاز من اناهل

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

العدد ٢١٣٦ : الاثنين ٥ رمضان سنة ١٣٨٨هـ . الموافق ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢١٣٦

القرارات

صفحة	نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٨	نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان	١٦٦٦
	نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨	نظام معدل لنظام مياه بلدية الزرقاء	١٦٦٧
	نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٨	نظام معدل لنظام بدلات التجريم والعقوبة في ميناء العقبة	١٦٦٩
	نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٨	نظام معدل لنظام السلك السياسي الاردني	١٦٧٠
	لرأدفاع رقم (١٧ و ١٦) لسنة ١٩٦٨	صادران عن رئيس الوزراء	١٦٧١
	لرأدفاع رقم (٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤)	صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	١٦٧٢

نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢ ،
أمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان لسنة ١٩٦٨)
ويقرأ مع النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام
واحد ويعمل به اعتباراً من ١٩٦٨/١١/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٠) فترة (١) من النظام الاصيل على النحو التالي : -

أ - بإضافة عبارة (او من ينييه) بعد عبارة أمين العاصمة مباشرة .

ب - بإلغاء عبارة (المستشار القانوني للامانة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة احد موظفي الامانة
من درجة لا تقل عن الثانية .

١٩٦٨/١١/٢

أحمد بن طلال

وزير	نائب رئيس الوزراء ووزير	رئيس الوزراء
المالية	الخارجية بالوكالة	وزير الدفاع
هاشم الجبرسي	أحمد طوقان	بهجت التلهوني
وزير	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير
التربية والتعليم	وزير الموصلات	وزير الداخلية ووزير الاوقاف والشؤون
بشير الصباغ	عاكف الفايز	والمؤسسات الاسلامية بالوكالة
وزير الثقافة والاعلام	وزير النقل ووزير الشؤون	وزير دولة لشؤون الرئاسة
والسياحة والآثار	الاجتماعية والعمل بالوكالة	وزير الاثنية والصحة
صلاح ابو زيد	أمين يونس الحسيني	صبيح امين عمرو
وزير	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير الاقتصاد الوطني ووزير
الزراعة	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة	دولة لشؤون الرئاسة
سامي ايوب	أحمد فوزي	حاتم الزعبي

نظام معدل لنظام مياه بلدية الزرقاء

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٨

أمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام مياه بلدية الزرقاء

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مياه بلدية الزرقاء لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (٥) لسنة
١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧) من النظام الاصيل بشطب ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ب - يستوفى من المدارس الحكومية والمدارس الاهلية التي لاتتقاضى رسوماً مدرسية والمستشفيات
والمؤسسات الخيرية نسبة ٥٠٪ من اثمان المياه المقررة بموجب احكام هذا النظام مع التقيد بالحد
الادنى المنصوص عليه بالدليل الملحق بهذا النظام .

ج - يستوفى من اماكن العبادة نسبة ٥٪ من اثمان المياه المقررة بموجب احكام هذا النظام على ان
لا تزيد صرفيات المياه على الحد الذي يقدره صاحب المشروع مع التقيد بالحد الادنى المنصوص عليه
بالدليل الملحق بهذا النظام .

د - اما المياه التي تستهلك في اماكن اماكن صاحب المشروع فتطبق عليها الاحكام التالية : -

١ - المكاتب والاقسام والمشاريع العامة التي تعود الى صاحب المشروع او يكون مسؤولاً عن
تزويدها بالمياه توضع فيها عدادات لخصومات المياه التي تستهلكها .

أحمد بن طلال

٢ - الاملاك المائلة لمصاحب المشروع والموجرة الى اشخاص آخرين تستوفى منها رسوم واثمان المياه طبقا لاحكام هذا النظام .

١٩٦٨/١٠/٢٨

أحمد بن طلال

وزير المالية هاشم الجبوري	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ووزير الخارجية بالوكالة أحمد طوقان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بهجت التلهوني
---------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------

وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات عاكف الفايز	وزير العدل سمعان داود	وزير الداخلية ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة ضيف الله الحمدود
-----------------------------------------------------------	--------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية صالح برقان	وزير الصحة صباحي امين عمرو	وزير دولة لشؤون الرئاسة سمعان داود
-----------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------	---------------------------------------

وزير الزراعة سامي ايوب	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة أحمد فوزي	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي
---------------------------	-----------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------

وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات عاكف الفايز	وزير العدل سمعان داود	رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ووزير الخارجية بالوكالة أحمد طوقان
-----------------------------------------------------------	--------------------------	---------------------------------------------------------------------------

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية صالح برقان	وزير الصحة صباحي امين عمرو	وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة ضيف الله الحمدود
-----------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------

وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة أحمد فوزي	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار صلاح ابو زيد
-----------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------

وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة أحمد فوزي	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار صلاح ابو زيد
-----------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------

نفي السبق للملك ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام بدلات التجريم والعقالة في ميناء العقبة

صادر بمقتضى المادة ٦ من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

٥٥-٥٥-٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بدلات التجريم والعقالة في ميناء العقبة لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصيل كما تعدلت بالنظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٦١ وذلك بشطب (٧٥٪) الواردة في الفقرة (٦) منها والاستعاضة عنها بـ (٥٠٪) .

أحمد بن طلال

١٩٦٨/١٠/٢٨

وزير المالية هاشم الجبوري	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ووزير الخارجية بالوكالة أحمد طوقان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بهجت التلهوني
---------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------

وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات عاكف الفايز	وزير العدل سمعان داود	وزير الداخلية ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة ضيف الله الحمدود
-----------------------------------------------------------	--------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية صالح برقان	وزير الصحة صباحي امين عمرو	وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة ضيف الله الحمدود
-----------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------

وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة أحمد فوزي	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار صلاح ابو زيد
-----------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------

وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة أحمد فوزي	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار صلاح ابو زيد
-----------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------

أحمد بن طلال

نحو الدستور للمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١١/٩ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام السلك السياسي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام السلك السياسي الاردني لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من النظام الاصلي باضافة (كويناجن) الى البلدان الواردة في الفقرة (ج) منها .

١٩٦٨/١١/٩

أحمد بن طلال

وزير المالية	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بالوكالة	رئيس الوزراء وزير الدفاع
هاشم الجبوري	احمد طوقان	بهجت التلهوني
وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير الداخلية ووزير الاوقاف والشؤون
يشير الصباغ	وزير المواصلاات	ووزير المديريات المقدسات الاسلامية بالوكالة
	عاكف الفايز	سمعان داود
وزير الثقافة والاعلام	وزير النقل ووزير الشؤون	وزير دولة لشؤون الرئاسة
والسياحة والآثار	الاجتماعية والعمل بالوكالة	وزير الاشياء والتعمير
صلاح ابو زيد	امين يونس الحسيني	صبيحي امين عمرو
وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير الاقتصاد الوطني
سامي ايوب	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية بالوكالة	وزير دولة لشؤون الرئاسة
	احمد فوزي	حاتم الزعبي

امر دفاع رقم (١٦) لسنة ١٩٦٨

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

○○○○

نظرا لحاجة وزارة الانشاء والتعمير الماسة لوضع اليد على مساحات قطع الاراضي التالية الواقعة بالقرب من قرية محاب لغرض اقامة مخيم عليها من قبل الوكالة للاجئين الذين يقطنون في مأوي غسير صحية في جبل الجوفه والحسين في نواحي عمان ، أمر - بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ - بالاستيلاء على المساحات المذكورة لمدة خمس سنين قابلة للتجديد مقابل اجرة سنوية عادلة للدائم الواحد يقدرها خبراء دائرة الاراضي :-

كامل مساحات القطع ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ من الخوض رقم (٨) واجزاء من القطع ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من نفس الخوض . ومجموع مساحات هذه القطع تبلغ ٦٦٥ دونما تقريبا .

١٩٦٨/١١/١٣

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

امر دفاع رقم (١٧) لسنة ١٩٦٨

صادر بمقتضى المادة ٢/١٤ من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩

○○○○

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥١٥) تاريخ ١٩٦٨/١١/١٦ المتضمن تحرير بعض المواد من قيود الاستيراد والتصدير وفق مراحل السوق العربية المشتركة أمر - بالاستناد الى المادة (٢/١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ - باستثناء المواد المذكورة تاليا من اوامر الدفاع المبينة ازاها :

١- جميع انواع الجلود (امر الدفاع رقم ١٨ لسنة ١٩٦١)

٢- الاغنام والماعز والابقار ، والجاموس والخيل ، (امر الدفاع رقم (٨) لسنة ١٩٥٤)

١٩٦٨/١١/١٨

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

أحمد بن طلال

قرار رقم (٢١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين



بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٨/٨/٢٧ رقم ٩٠١٧/٣/٤٤/٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ب) من المادة الرابعة من اتفاقية الامتياز المعقودة بين الحكومة وشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة والمادة الثالثة من النظام رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ المعدل بالنظام رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ وبيان ما اذا كانت هذه الشركة تعتبر بمقتضى هذه النصوص معفاة عن رسوم البيطرة عن ارسالية الجلود الواردة اليها من الخارج اذا ارفقتها بشهادة تثبت (ان الجلود قد عرضت للشمس لمدة سبعة ايام وانها صالحة للتصدير) ام انها لا تعتبر في هذه الحالة معفاة من الرسوم .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الزراعة الموجة لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٨/١٤ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

ان الفقرة (ب) من اتفاقية الامتياز المشار اليها في طلب التفسير تنص على مايلي (تعفى من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية ورسوم البيطرة ومن جميع الرسوم الاضافية الاخرى البضائع والمعدات والمواد الاولية التي تستوردها الشركة اما رأسا لحسابها او والتي تحول للشركة من مستودعات عامة او خاصة شريطة ان تستعمل المواد المذكورة لاغراض الشركة المشار اليها اعلاه وان يجري استيرادها حسب الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة) .

ومن هذا النص يتضح ان حق شركة الدباغة في التمتع بالاعفاء من رسوم البيطرة مشروط بان يجري استيراد البضائع حسب الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة .

وبالرجوع للنظام رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ الصادر عن وزير الزراعة بالاستناد لقانون امراض الحيوانات يتبين ان المادة الثالثة منه حسبها عدلت بالنظام رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ توجب على شركة الدباغة المشار اليها آنفا ان ترافق مع كل ارسالية جلود واردة من الخارج احدى الشهادات الصحية البيطرية التالية :

أ - شهادة تثبت ان الجلود مأخوذة من حيوانات كانت بصحة جيدة عند ذبحها او انه لم تظهر على الحيوانات اعراض لامراض حيوانية مارية .

ب - شهادة تثبت ان الجلود قد عولجت بالزرنخ او مادة كيمياوية اخرى لها مفعول مماثل وان تلك الجلود صالحة للتصدير .

ج - شهادة تثبت ان الجلود صادرة من بلاد خالية من امراض الطاعون البقري والحمى القلاعية وذات الرئة والجلب او ان تلك الجلود خالية من الامراض الحيوانية المعدية .

لذا لم ترق الشركة بارسالية الجلود الواردة اليها من الخارج شهادة بهذا المعنى فانها تكون قد خالفت الترتيبات التي حددتها السلطات المختصة بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الرابعة من اتفاقية الامتياز سالفة الذكر ،

وبالتالي لا تكون معفاة من رسوم البيطرة حتى ولو جرى التخليص على البضاعة قبل استيفاء الرسوم لان الخطأ في هذا الصدد لا يمنع الحكومة من ملاحقة الشركة لاستيفاء الرسوم التي اوجب القانون استيفاءها

وحيث ان الشهادة المتضمنة ان الجلود قد عرضت للشمس لمدة سبعة ايام وانها صالحة للتصدير لا تعتبر شهادة بالنص المنصوص عليه في المادة الثالثة المعدلة من النظام رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، فان مجرد ارفاقها بارسالية الجلود الواردة الى شركة الدباغة من الخارج لا يعني الشركة من رسوم البيطرة .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٦٨/١٠/١٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
ندوب وزارة الزراعة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
لرئاسة الوزراء	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى الساكت	علي مسمار

قرار رقم (٢٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين



بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٨/٨/١٤ رقم ٢١٠/٢ من عام ٨٥٩١ / اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٤٨ من قانون الأمن العام رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ وبيان ما يلي :

١ - هل ان الشخص الذي يعين في قوة الأمن العام برتبة شرطي ملكي ويعطى رقما من ارقام افراد الأمن العام لا رقما من ارقام المستخدمين المملكين - يستحق عند انتهاء خدمته المكافأة المنصوص عليها من هذه المادة اذا توفرت فيه الشروط المبينة فيها ؟

٢ - هل فرض ان مثل هذا الشخص يعتبر فردا من افراد قوة الأمن العام ويستحق المكافأة المشار اليها هل حقه في تقاضيتها يسقط اذا كان عند تعيينه قد وقع تمهيدا بان لا يطالب بحقوقه التعاقدية او بأية حقوق اخرى عند انتهاء خدماته .

وبعد الاطلاع على كتاب مدير الأمن العام للموجه لوزير الداخلية بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٠ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة ٤٨ من قانون الأمن العام رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ حسبما عدلت بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على ما يلي (يستحق الفرد الذي تنتهي خدمته لأي سبب ما عدا الاستقالة او الاحالة على التقاعد مكافأة تساوي حاصل ضرب راتبه الشهري الأخير مع كافة العلاوات في مجموع سنوات خدمته العامة بشرط ان لا تقل خدمته عن خمس سنوات) .

ويستفاد من هذا النص ان واضع القانون اشترط لاستحقاق المكافأة المنصوص عليها في هذه المادة وجوب توفر الشروط التالية :

أ - ان يكون طالب المكافأة فردا من افراد الأمن العام .

ب - ان تكون خدمته قد انتهت لأي سبب عدا الاستقالة او الاحالة على التقاعد .

ج - ان لا تقل خدمته عن خمس سنوات .

وحيث ان كلمة (فرد) حسبما عرفت في الفقرة السابعة من المسادة الثانية من قانون الأمن العام تعني الضابط وضابط الصف والشرطي .

فان ما ينبغي على ذلك ان اي شخص يعين شرطيا في قوة الأمن العام ويعطى رقما من ارقام الشرطه يعتبر فردا من افراد الأمن العام بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٤٨ وبالتالي يستحق المكافأة المبحوث عنها في هذه المادة اذا كانت خدمته قد انتهت لأي سبب عدا الاستقالة او الاحالة على التقاعد وكانت خدمته لا تقل عن خمس سنوات حتى ولو سمي عند تعيينه شرطيا ملكيا ، اذ ان اضماء هذه الصفة عليه لا يخرججه عن كونه شرطيا في الأمن العام بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٢ (٧) ولا يجعله من المستخدمين بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٢١ من نفس القانون ، ان مثل هؤلاء المستخدمين لا يعطون رقما من ارقام شرطة الأمن العام وانما لهم ارقام خاصة كما هو واضح من كتاب مدير الأمن العام السالف الذكر .

هذا فيما يتعلق بالنقطة الاولى ، اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان هذا الديوان لا يملك صلاحية تفسير العقد موضوع البحث وبيان مدى اثره على حقوق موقعة ، اذ ان الفصل في ذلك هو من حق المحاكم لا ديوان التفسير الذي تنحصر صلاحيته في تفسير القانون عملا بالمادة ١٢٣ من الدستور .

ولهذا نقرر تفسير النقطة الاولى على الوجه المبين آتفا وعدم اختصاصنا لتفسير النقطة الثانية .

صدر ١٩٦٨/١٠/١٧

مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات
مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات
مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات
مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات
مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات

قرار رقم (٢٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٠٠٠٠٠٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٨/١٠/٦ رقم ٢١٠/امن عام ١٠٩٣٤ اجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ٤٨ من قانون الامن العام رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٨ ويان ما اذا كانت السجانة المبنية بقوة الامن العام تستحق المكافأة المنصوص عليها في هذه المادة اذا كانت عند نيتها قد تمهدت بعدم مطالبة الحكومة بما قد يترتب لها عن خدمتها من حقوق تقاعدية او غيرها من الحقوق .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٩/٣٠ وكتاب مدير الامن العام لوجه لوزير الداخلية بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة ٤٨ من قانون الامن العام حسبما عكست بالمادة ١٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على ما يلي (يستحق الفرد الذي تنتهي خدمته لأي سبب عدا الاستقالة او الاحالة على التقاعد مكافأة تساوي حاصل ضرب راتبه الشهري الأخير مع كافة العلاوات في مجموع سنوات خدمته العامة بشرط ان لا تقل خدمته عن خمس سنوات) .

وهذا النص خلو من بيان الأثر الذي يترتب على تمهد الفرد بعدم المطالبة بأية حقوق تنشأ عن خدمته في الامن العام . كما انه لم يرد في قانون الامن العام اي نص على ذلك .

ولهذا فالنقطة المطلوب تفسيرها لا تتعلق بتفسير قانون وانما تتعلق بتفسير عقد ، وتفسير العقود امر خارج عن اختصاص هذا الديوان عملا بالمادة ١٢٣ من الدستور .

وعليه نقرر عدم اختصاصنا للنظر في طلب التفسير .

صدر ١٩٦٨/١٠/١٧

مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات
مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات
مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات
مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات
مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات	مفتش الحفظات